

## الفصل الثاني

### أهمية الزكاة وشروطها والأموال التي تجب فيها الزكاة

المبحث الأول: أهمية الزكاة ومقاصدها في الشريعة الإسلامية

أهمية الزكاة في الشريعة الإسلامية

الزكاة عبادة واجبة في المال وركن عظيم من أركان الإسلام، من جحد وجوبها كفر ومن منع عن أدائها قتل، جعلها الله شعاراً للدخول في الدين واستحقاق أخوة المسلمين قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوْا لَهُمْ فِي الدِّينِ وَتَفَصَّلِ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾<sup>٧٣</sup> وفي الحديث عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا، عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله"<sup>٧٤</sup>.

ومن أهميتها: اقترانها بالإيمان والصلاة في القرآن الكريم تعظيماً لشأنها وترغيباً في أدائها وترهيباً من تركها وتساهل فيها، يقول ربنا سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾<sup>٧٥</sup> وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>٧٦</sup>

<sup>٧٣</sup> القرآن. التوبة ٩: ١١.

<sup>٧٤</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ٥١٤٢٢. صحيح البخاري. باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة. ج ١. ص ١٤.

حديث ٢٥. ومسلم بن حجاج. صحيح مسلم.. باب الأمر بقتال الناس حتى يقول لا إله إلا الله. ج ١. ص ٥٣.

<sup>٧٥</sup> القرآن. الحج ٢٢: ٤١.

<sup>٧٦</sup> القرآن. لقمان ٣١: ٤-٥.

وهاتين الآيتين تثبتان أن الزكاة أحد أسباب النصر والفلاح والتمكين في الأرض، كما أن الله تعالى فرض الزكاة على أناس مخصوصين في أموال مخصوصة لحكمة مخصوصة ومقاصد مخصوصة<sup>٧٧</sup> ومن أبرز هذه

مقاصد مليلي

١. تطهير قلب المزكي من الذنوب والمعاصي ورديلة الأعمال كالشح والبخل<sup>٧٨</sup> يقول الله تعالى:

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>٧٩</sup>

قال الإمام النووي<sup>٨٠</sup> "إن وجوب أخذ الزكاة معلل في الآية بالتطهير من الذنوب"<sup>٨١</sup> وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، وإن الصدقة تطفى الخطيئة كما يطفى الماء النار، والصلاة نور المؤمن، والصوم جنة من النار"<sup>٨٢</sup> وقال الإمام الكاساني<sup>٨٣</sup> (رحمة الله عليه) "إن الزكاة تطهر نفس المؤدي عن أنجاس الذنوب، وتزكي أخلاقه بتخلق الجود والكرم وترك الشح والضم إذ الأتيسر جبولة على الضن بالمال فتعود السماحة،

<sup>٧٧</sup> الغفيلي، عبدالله بن منصور. -١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م نوار الزكاة. ص ٥٥.

<sup>٧٨</sup> المرجع نفسه. ص ٥١.

<sup>٧٩</sup> القرآن. التوبة: ٩: ١٠٣.

<sup>٨٠</sup> النووي: هو الإمام يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكرياء يحيى الدين: علامة بالفقه والحديث. ولد الإمام في سنة ٦٣١ هـ ١٢٣٣ م. ووفاته في عام ٦٧٦ هـ ١٢٧٧ م.

تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويلا. وله من كتبه عدد كثيرا منها "تذيب الأسماء واللغات - ط" و "منهاج الطالبين - ط" و "المنهاج في شرح صحيح مسلم - ط" خمس مجلدات، و "التقريب والتيسير - ط" في مصطلح الحديث، و "نخلة الأبرار - ط" يعرف بالأذكار النووية، و "خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام - خ" و "رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين - ط" و "بستان العارفين - ط" و "الإيضاح - ط" في المناسك، و "شرح المهدب للشيرازي - ط" و "روضة الطالبين - خ" فقه، وغيرها خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي. ٢٠٠٢ م. الأعلام. ج ٨. ص ١٥٠.

<sup>٨١</sup> النووي، يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني. المجموع شرح المهدب. د.م: دار الفكر. ج ٥ ص ١٩٧.

<sup>٨٢</sup> رواه أبو داود. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. باب الحسد. ج ٤. ص ٢٧٦. حديث ٤٩٠٣.

<sup>٨٣</sup> هو أبو بكر علاء الدين بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي نسبة إلى كاسان في بلاد تركستان، لقب بملك العلماء. له كتاب بدائع الصنائع شرح تحفة لشيخه السمرقندي.

أبو الغداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطُوبغا السوداني. ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م. تاج التراجم. دمشق: دار القلم. ص ٣٢٧.

وترتاض لأداء الأمانات وإيصال الحقوق إلى مستحقيها<sup>٨٤</sup> وقد تضمن ذلك كله قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>٨٥</sup>

٢. مواساة الغني للفقراء وسد حاجات المعوقين قال ابن القيم الجوزي "اقتضت حكمته أن جعل في الأموال قلداً يحتمل المواساة ولا يجحف بها ويكفي المساكين ولا يحتاجون معه إلى شيء ففرض في أموال الأغنياء ما يكفي الفقراء"<sup>٨٦</sup>

وقال صاحب بدائع الصنائع: "إن أداء الزكاة من باب إعانة الضعيف وإغاثة اللهيء وإقدار العاجز وتقويته على أداء ما افترض الله عز وجل عليه من التوحيد والعبادات والوسيلة إلى أداء المفروض مفروضة"<sup>٨٧</sup>

٣. نماء مال الزكاة وكثرته ونزول البركة فيها ومضاعفة حسنات مخرجها ورفع درجاته من مقاصد الشريعة فيها قال الله تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُغْبِطُ الصَّادِقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾<sup>٨٨</sup> وقال تعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>٨٩</sup> وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾<sup>٩٠</sup>

<sup>٨٤</sup> الكاساني، أبو بكر علاء الدين بن مسعود بن أحمد الحنفي. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب

العلمية. ج ٢ ص ٣

<sup>٨٥</sup> القرآن. التوبة: ٩: ١٠٣.

<sup>٨٦</sup> ابن قيم الجوزي، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية. ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. زاد المعاد في هادي خير العباد.

بيروت: مؤسسة الرسالة، - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ج ٢ ص ٨.

<sup>٨٧</sup> الكاساني. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ج ٢ ص ٣

<sup>٨٨</sup> القرآن. البقرة: ٢: ٢٧٦

<sup>٨٩</sup> القرآن. البقرة: ٢: ٢٦١

<sup>٩٠</sup> القرآن. سبأ: ٣٤: ٣٩.

ولقول الله تعالى في الحديث القدسي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم

- أنه قال: "قال الله: أنفق يا ابن آدم أنفق عليك"<sup>٩١</sup>

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "ما نقصت صدقة من

مال، وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً، وما تواضع أحدٌ لله إلا رفعه الله"<sup>٩٢</sup>

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "ما من يوم يصبح

العباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً

تلفاً"<sup>٩٣</sup>

٤. أُنْحَا مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَوَقَايَةِ صَاحِبِ الْمَالِ مِنَ الْعَذَابِ بِهِ، لِحَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "إِنْ فِي الْجَنَّةِ غُرْفًا يُرَى

ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا، وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا، أَعْدَاهَا اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ أَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَأَلَانَ الْكَلَامَ،

وَتَابَعَ الصِّيَامَ، وَأَفْشَى السَّلَامَ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسِ نِيَامٌ"<sup>٩٤</sup> فَإِنَّ الَّذِي لَا يُوَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يَعْذَبُ

بِمَالِهِ فِي الْآخِرَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالنَّضْرَةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ\* يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ

هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنُزُونَ﴾<sup>٩٥</sup>

<sup>٩١</sup> رواه البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري ج ٧. ص ٤٥٦. باب فضل النفقة على الأهل.

حديث ٥٣٥٢.

<sup>٩٢</sup> مسلم بن حجاج. د.ت. صحيح مسلم. ج ٤. ص ٢٠٠١. باب استحباب العفو والتواضع. حديث ٢٥٨٨.

<sup>٩٣</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. باب قول الله تعالى "فأما من أعطى واتقى" ج ٢. ص ١١٥.

حديث ١٤٤٢. ومسلم بن حجاج. د.ت. صحيح مسلم. باب في المنفق والممسك. ج ٢. ص ٧٠٠. حديث ١٠١٠.

<sup>٩٤</sup> أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. د.ت. موارد الطمان إلى زوائد ابن حبان. د.م: دار الكتب العلمية.

ص ١٨

<sup>٩٥</sup> القرآن. التوبة: ٩: ٣٤-٣٥.

ولقول الله تعالى في الحديث القدسي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "قال الله: أنفق يا ابن آدم أنفق عليك"<sup>٩١</sup>

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبداً بعفوٍ إلا عزاً، وما تواضع أحدٌ لله إلا رفعه الله"<sup>٩٢</sup>

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً"<sup>٩٣</sup>

٤. أُنحَا من أسباب دخول الجنة، وولاية صاحب المال من العذاب به، لحديث أبي مالك الأشعري

- رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن في الجنة غرفاً يُرى

ظاهرها من باطنها، وباطنها من ظاهرها، أعدّها الله تعالى لمن أطعم الطعام، وألان الكلام،

وتابع الصيام، وأفشى السلام، ووصلى بالليل والناس نيام"<sup>٩٤</sup> فإن الذي لا يؤدي زكاة ماله يعذب

بماله في الآخرة، قال الله تعالى: **مَنْ كَفَرَ بِالَّذِينَ هُمْ يَدْعُونَ أَكْثَرُ مَا يَكْتُمُونَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**

**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ \*يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ**

**هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ"**<sup>٩٥</sup>

<sup>٩١</sup> رواه البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري ج ٧. ص ٤٥٦. باب فضل النفقة على الأهل

حديث ٥٣٥٢.

<sup>٩٢</sup> مسلم بن حجاج. د.ت. صحيح مسلم. ج ٤. ص ٢٠١. باب استحباب العفو والتواضع. حديث ٢٥٨٨.

<sup>٩٣</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. باب قول الله تعالى "فأما من أعطى واتقى" ج ٢. ص ١١٥.

حديث ١٤٤٢. ومسلم بن حجاج. د.ت. صحيح مسلم. باب في المنفق والممسك. ج ٢. ص ٧٠٠. حديث ١٠١٠.

<sup>٩٤</sup> أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. د.ت. موارد الزمآن إلى زوائد ابن حبان. د.م: دار الكتب العلمية.

ص ١٨

<sup>٩٥</sup> القرآن. التوبة: ٩: ٣٤-٣٥.

٥. وهناك مقاصد خاصة في إخراج الزكاة في نيجيريا وهي إقامة المصالح العامة التي تتوقف عليها حياة الأمة الإسلامية وسعادتها في نيجيريا كتحقيق الضمان والتكافل الاجتماعي ورعاية تنمية الاقتصاد الإسلامي، لأن الزكاة تقوم على توفير ضروريات الحياة للفقراء من مآكل وملبس ومسكن وسداد الديون إذا صرفت على الوجه الذي أمر الله بها في آية التوبة، كما أنها يساهم في الاقتصاد الدولة مساهمة كبيرة. لكن هذا لا يتحقق في نيجيريا إلا إذا ترك الميزكين توزيع زكاة لمؤسسات والهيئات التي تدير الزكاة حسب القانون الشرعي.

المبحث الثالث: شروط الزكاة في الشريعة الإسلامية

شروط وجوب الزكاة

تجب الزكاة على المسلم إذا توفرت في ماله الشروط الخمسة المتفق عليها:

١. الإسلام

الإسلام ضد الكفر فيجب أن يكون صاحب المال مسلماً، فلا تجب على كافر حربياً كان أو غير حربياً لأنها فرع من فروع الشريعة الإسلامية، ولا تقبل منه لو دفعها باسم الزكاة<sup>٩٦</sup> بالدليل قوله تعالى ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾<sup>٩٧</sup>

<sup>٩٦</sup> الزكاة طهرة للمسلم، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ القرآن. التوبة: ٩: ١٠٣. أما الكافر فهو نجس لا يظهر إلا بالدخول في الإسلام. والكافر لا تقبل منه الزكاة، ولا تؤخذ منه، ويحاسب عليها يوم القيامة، قال الله تعالى عن المحرمين: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَمَا نَكُ نَطْعَمُ الْمُسْكِينِ وَمَا نَكُ نَحْوُضُ مَعَ الْحَائِضِينَ﴾ القرآن. المدرس: ٧٤: ٤٢-٤٥.

<sup>٩٧</sup> القرآن. التوبة: ٩: ٥٤.

وورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ إلى اليمن قال له "فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله" ثم ذكر الصلاة، ثم قال: "فإن هم أطاعوك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم"<sup>٩٨</sup>.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في حديث كتاب الصدقة "هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله على المسلمين... إلخ"

## ٢. الحرية

فلا تجب الزكاة على عبد لأن ما في يده لسيده من المال فتكون زكاته على سيده لأنه مالك لما في يده، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال صلى الله عليه وسلم "من باع عبداً له مال، فماله لسيده إلا أن يشترط المبتاع"<sup>٩٩</sup>.

## ٣. النصاب

فتجب الزكاة إذا بلغ المال النصاب الذي قدره الشرع وهو يختلف باختلاف الأموال، سواء كان مالك النصاب كبيراً أو صغيراً، عاقلاً أو مجنوناً، لعموم الأدلة الواردة في وجوب الزكاة، ولحديث أبي سعيد

<sup>٩٨</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ٥١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. باب وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٥٤. حديث ١٣٩٥. ومسلم بن حجاج. د.ت. صحيح مسلم. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١ ص ٥٠. حديث ٥٢

<sup>٩٩</sup> ولقد اختلف الفقهاء في المرتد هل يؤخذ منه الزكاة أم لا؟ على قولين:

القول الأول: جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة قالوا: تؤخذ الزكاة من ماله لأن إسلامه قد ثبت قبل رده فلا يسقط برده.

القول الثاني: قال أبو حنيفة تسقط عنه الزكاة برده بناء على أصله وأن حكمه كالكافر. محمد عقلة. أحكام الزكاة والصدقة. ص ٢٠.

<sup>١٠٠</sup> أبوداود. سليمان بن الأشعث السجستاني. د.ت. سنن أبي داود.. باب في العبد يباع وله مال. ج ٣ ص ٢٦٨. حديث ٣٤٣٣.

<sup>١٠١</sup> النصاب: بكسر النون، وهو قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة. أو هو عبارة عن المقدار الذي تتعلق به الفريضة. ونصاب الزكاة يختلف

باختلاف العملة ونصاب الحالي في عملتنا نيجيريا هو (595,000.00) نيراً نيجيريا. 2014م.

الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما

دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة"<sup>١٠٢</sup>

#### ٤. الحول

وهو مضى الحول على المال سواء مال نامية أو سائمة إلا في الخارج من الأرض لحديث عائشة رضي الله

عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"<sup>١٠٣</sup>

ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من استفاد مالا فلا زكاة

عليه حتى يحول عليه الحول عقد ربه"<sup>١٠٤</sup>

والمعنى أنه لا زكاة في مال حتى يمر عليه اثنا عشر شهراً من حين تملكه، والحول يشترط لوجوب الزكاة

في ثلاثة أموال: السائمة من بهيمة الألبان، والأثمان من الذهب والفضة، وقيم عروض التجارة.<sup>١٠٥</sup>

<sup>١٠٢</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل ١٤١٣هـ، صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠٧. حديث ١٤٤٧. ومسلم بن الحجاج. دت.

صحيح مسلم. كتاب الزكاة، ج ٢، ص ٦٧٥. باب ما أدى زكاة فليس وكثر. حديث ٩٨٠.

<sup>١٠٣</sup> رواه ابن ماجه. ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، د. ت. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٧٣. باب من استفاد مالا. حديث ١٧٩٢

<sup>١٠٤</sup> رواه الترمذي. الترمذي محمد بن عيسى الترمذي، ١٣٩٤هـ، سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٦. باب ما جاء لأزكاة على

على المال المستفاد. حديث ٦٣١.

<sup>١٠٥</sup> وقد اختلف الفقهاء في اشتراط العقل والبلوغ في وجب الزكاة وهم المبرور بمسألة زكاة الصبي والجنون على قولين:

القول الأول: يجب الزكاة في مال الصبي والجنون ويخرجها عنها وليها. قال به جمهور الفقهاء. دليله: عموم آية الزكاة والأحاديث الواردة فيها لأنها تقضى وجوب الزكاة ولم تفرق بين الكبير والصغير والجنون والمعتول. وفي الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال: "ألا من ولي يتيم له مال فليخرج فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" رواه الترمذي. الترمذي محمد بن عيسى الترمذي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. سنن الترمذي، ج ٢، ص ٧٥. باب ما جاء في زكاة مال اليتيم. حديث ٦٤١.

ولأن الزكاة حق مالي فتجب في مالهما كنفقة الزوجات والأقارب فكانت كالعشر والحراج وصدقة الفطر. كما وري في ذلك إجماع الصحابة رضوان الله عليهم كعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وعائشة أم المؤمنين وجابر وغيرهم.

القول الثاني: ليس على الصبي والجنون زكاة إلا في الزروع والثمار. به قال أبوحنيفة دليله استدلال بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً

تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ وقالوا أن الصبي والجنون ليسا من أهل التطهير وأنه لا ذنب لهما. كما استدلل بحديث عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر" رواه النسائي حديث ٤٣٩٨. ثم قالوا أن الزكاة عبادة محضة لكونها أحد أركان الإسلام. ولحديث عمر رضي الله عنه "بي الإسلام على خمس مع ذكر الزكاة...." والصبي والجنون ليسا مخاطبين بالعبادة فكيف يجب عليهما الزكاة.

وبناء على هذين القولين فإن الباحث يميل إلى ترجيح قول الجمهور وهي وجب الزكاة في مال الصبي والجنون لأن زكاة عبادة مالية وحق في مال فلا عبر في البلوغ والعقل فيها.

فأما الخارج من الأرض، فيجب فيها العشر أو نصفه، وهي الحبوب والثمار، لأن الخارج من الأرض تجب

الزكاة فيه عند حصاده، ولو لم تمر عليه سنة، لقول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>١٠٦</sup>

فتجب فيه الزكاة عند وجوده، فلا يعتبر فيه الحول،<sup>١٠٧</sup> وإنما يبقى تمام الحول مشترطاً في النقود والماشية

وعروض التجارة وفقاً للمالك، ليتكامل النماء فيها.<sup>١٠٨</sup>

محمد عقلة. أحكام الزكاة والصدقات ص ٢١.

١٠٦ القرآن. الأنعام: ٦. ١٤٧

١٠٧ والمقصود ب"الحول" هو اعتبار الحول القمري لا الشمسي ولا يصح الاعتماد على الحول الشمسي في إخراج الزكاة لما ثبت من نصوص الكتاب والسنة باعتماد المالك على الهلال القمري وترك الشمسي المتمثل بالتاريخ الميلادي ومن ذلك النصوص قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أُبْوَابِهَا وَأَتُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ القرآن. البقرة: ١٧٠-١٧١

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سأل النبي ﷺ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأهلة، فنزلت هذه الآية: يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس يعلمون بها حل دينهم وعدة نسائهم ووقت حجهم. وقال أبو جعفر عن الربيع، عن أبي العالية: بلغنا أنهم قالوا: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم خلقت الأهلة؟ قال: الله يسئلك عن الأهلة قل هي مواقيت يقول جعلها الله مواقيت لصوم المسلمين وإفطارهم وعدة نسائهم وأيام أعيادهم ومحل دينهم، كذا روي عن عطاء بن رباح وأبي جهمك وقادة والسدي والربيع بن أنس ونحو ذلك وقال عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم "جعل الله الأهلة مواقيت للناس، فصوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً" ورأه الحاكم في مستدرکه من حديث ابن أبي رواد به، وقال: كان ثقة عابداً مجتهداً شريف النسب فهو صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال محمد بن جابر بن قيس بن طلق عن أبيه، قال: قال رسول الله: "جعل الله الأهلة، فإذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين" أبو النعمان إسماعيل بن كثير. ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩م. تفسير القرآن العظيم. المملكة العربية السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع. ج ١. ص ٥٢٢.

قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَدِيمُ فَلَا تَزَلِيمُوا فِيهِمْ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ القرآن. التوبة: ٦. ٢٦

قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ فأعلم الله تعالى أن عدة الشهور التي يعدون للمسلمين: اثنا عشر شهراً على منازل القمر، فجعل حجهم وأعيادهم وصيامهم على هذا العدد. فالحج والصوم يكون مرة في الشتاء، ومرة في الصيف. وكانت أعياد أهل الكتاب في متعديهم، وسنتهم على حساب دوران الشمس في كل سنة ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً، فجعل شهور المسلمين بالأهلة، كما قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ القرآن. البقرة: ٢٠. ١٨٩. ويقال: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ، يعني: عدد الشهور التي وجبت عليكم الزكاة فيها اثنا عشر شهراً في كتاب الله، يعني: في اللوح المحفوظ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، كتبها عليكم. مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، يعني: رجب وذا القعدة وذا الحجة والحرم. ذَلِكَ الدِّينُ الْقَدِيمُ، يعني: ذلك الحساب المستقيم، لا يزداد ولا ينقص.

١٠٨ القحطاني سعيد بن علي بن وهف. د.ت. منزلة الزكاة في الإسلام. د.ت. الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض.

ص ٤٦. / أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي. د.ت. بحر العلوم. ج ٢. ص ٥٦.

## ٥. الملك التام

وهو استقرار الملكية بأن لا يتعلق بها حق غيره فلا زكاة على السيد في دين الكتابة، لأن المكاتب يملك تعجيز نفسه، ويشتت من الأداء.<sup>١٠٩</sup>

وبناء على اشتراط الملك التام لوجوب الزكاة في المال قال الفقهاء إن الزكاة لا تجب في الأموال الآتية:

- أموال الدولة: وهي الأموال التي تدخل إليها من الزكاة والغنائم وما يضم إليها فهذه جميعا لا زكاة فيها لأنها ليس لها مالك محدد بل هي ملك لمجموع الأمة تصرف في مصالحهم جميعا.
- الموقوف: ولا زكاة في مال الوقف سواء وقف على جهة عامة كالفقراء والمساكين أو المساجد أو غير ذلك، وإن وقف على معين سواء واحد أو جماعة، فإن الحكم فيه على الجهة التي ينتقل إليها الملك في الوقف.
- الدين<sup>١١٠</sup>: فإن تمام الملك شرط في الزكاة ومال الدين ناقص الملك، فصاحبه لا يملك التصرف فيه وإن كان يملك عينه، ولا زكاة فيه حتى يثبته.<sup>١١١</sup>

<sup>١٠٩</sup> ابن فوزن، صالح بن فوزان الفوزن. ١٤٢٩هـ. الملخص الفقهي. السعودية. دار المنهاج. ج ١ ص ٤٤٢ وأبن العثيمين. ١٤٢٢ -

١٤٢٨هـ. الشرح الممتع على زاد المستنقع. الرياض: دار ابن الجوزي. ج ١ ص ٤٤٢.

<sup>١١٠</sup> الدين المقصود هنا: هو المال الذي في ذمة الغير وليس هو بيد المالك.

<sup>١١١</sup> واختلفا في كم تجب من الأعوام الماضية بعد قبضها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ليس في الدين زكاة حين قبضه. قال الحنفية وهو أحد قولي الشافعي.

القول الثاني: يجب في مال الدين زكاة متى قبضه وإن كان بعد سنين. قال به الشافعي وأحمد

القول الثالث: يركبه حول واحد وإن قبضه بعد سنين. قال به مالكية.

وهذه الشروط الخمسة المذكورة معتبرة في وجوب زكاة الأموال النامية والسائمة، غير أن المعشرات لا يعتبر فيها الحول بل زكاتها يوم حصادها كما قال الله تعالى ﴿وَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾.

ابن رشد. ١٩٩٥م. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. بيروت: دار ابن حزم. ج ٢ ص ٤٨٥ محمد عقلة. ١٩٨٢م. أحكام الزكاة والصدقات.

عمان: مكتبة الرسالة الحديث. ص ٢٥.

المبحث الثالث: الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقدار كل نوع منها

وأما الأموال التي تجب فيها الزكاة فقد اتفق العلماء على أنها تجب في خمسة أصناف من الأموال الظاهرة

والباطنة<sup>١١٢</sup> الدورية وغير الدورية<sup>١١٣</sup> وهي:

١. بهيمة الأنعام
٢. النقدين
٣. الثمار والزروع
٤. عروض التجارة
٥. زكاة المعادن والركاز

فلنبداء ببيان كل نوع من هذه الأموال على حدة:

#### • بهيمة الأنعام

**بهيمة الأنعام<sup>١١٤</sup>:** وهي: الإبل، والبقر والغنم، فقد طلت على وجوب الزكاة فيها الأحاديث الصحيحة

المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم، التي يشترط لوجوب الزكاة فيها ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تتخذ لذر ونسل لا للعمل، لأنها حينئذ تكثر منافعها ويطلب نماؤها بالكبر والنسل،

فاحتملت المواسة.

<sup>١١٢</sup> الأموال الظاهرة: هي الزروع والثمار والمواشي والركاز. قال القرطبي الأموال الظاهرة: "هي التي يمكن لغير مالِكها معرفتها وإحصائها وتشتمل الحاصلات الزراعية من حيوب وثمار والثروة الحيوانية من إبل وبقر وغنم". والأموال الباطنة: "هي النقود وما في حكمها وعروض التجارة". القرطبي يوسف عبد الله. فقه الزكاة. مؤسسة الرسالة. ج ٢. ص ٧٥٨.

<sup>١١٣</sup> الدورية: بهيمة الأنعام النقدين الثمار والزروع عروض التجارة. وغير الدورية: زكاة المعادن والركاز.

<sup>١١٤</sup> فقد أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام من الإبل والبقر والغنم، كما اتفقوا على أن ما عداها من المواشي كالخيل والبعال والحمر يجب فيها الزكاة إذا كانت معدة للتجارة وبلغت نصابا. يكون زكاتها زكاة عروض التجارة. محمد عقلة. ١٩٨٢م. أحكام الزكاة والصالحة. ص ٣٧.

الشرط الثاني: أن تكون سائمة الحول<sup>١١٥</sup> أو أكثر أي: راعية في سنة كاملة أو أكثر. لحديث بهز بن

حكيم، قال: حدثني أبي، عن جدي، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: "في كل إبل سائمة

في كل أربعين ليلة لبون"<sup>١١٦</sup>.

الشرط الثالث: أن تبلغ النصاب فلا زكاة في الإبل والبقر والغنم حتى تبلغ نصابها المشروع فيها<sup>١١٧</sup>.

وأما إن كانت بهيمة الأنعام غير معدة للدر والتسمين، بل معدة للتجارة والكسب فزكاتها في عروض

التجارة كما سيأتي البيان عليها عن قريب إن شاء الله.

مقدار الزكاة في بهيمة الأنعام

فيختلف مقدار نصاب بعضها على بعض فمثلاً:

أ. من الإبل خمس ويعتبر الشحاق (الجمال الذي له سنامان) نوع من الإبل وتضم إليها.

ب. ومن البقر ثلاثون وتعبر الجواميس<sup>١١٨</sup> نوع من البقر وتضم إليها.

ت. ومن الغنم أربعون ويعتبر الضان والمعز حصاً واحداً ويضم بعضه إلى بعض.

إذا كان لرجل سائمة عجلان فأكثر بينهما مسافة قصر فلكل حل حكم نفسه، فإذا كان له شياه بمحال

متباعدة في كل محل أربعون فعليه شياه بعدد المحال، ولا شيء عليه إن لم يجتمع له في كل محل أربعون

<sup>١١٥</sup> اختلف الفقهاء في اشتراط السؤم في وجب الزكاة بهيمة الأنعام على قولين:

القول الأول: يشترط السؤم في وجوب الزكاة بهيمة الأنعام. قال به جمهور الفقهاء.

القول الثاني: السؤم ليس بشرط في زكاة الأنعام. قال به المالكية.

<sup>١١٦</sup> رواه أحمد. أحمد بن محمد بن حنبل. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. مؤسسة الرسالة. باب حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. ص ٢٢٠. حديث ٢٠٠١٦. والنسائي. ١٤٠٦ - ١٩٨٦. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي. ص ١١٦. مكتب

المطبوعات الإسلامية. ج ٥. ص ١٥. باب عقوبة مانع الزكاة. حديث ٢٤٤٤.

<sup>١١٧</sup> موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجواوي المقدسي. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل. بيروت - لبنان: دار المعرفة. ج ١. ص ٢٤٨.

<sup>١١٨</sup> جاموس جمعه جواميس، مفرد جاموسة: حيوان أهلي من جنس البقر من مزدوجات الأصابع المجترّة، ضخمة الجثة، قرونها مخيطة إلى الخلف وإلى الداخل، يُرْبَى للحرث ودرّ اللبن.

أحمد مختار عبد الحميد عمر ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م. معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب.

ما لم يكن خلطة. أما إن كان له بمحال ليس بينها مسافة قصر ضم بعضها إلى بعض وكانت زكاتها كزكاة المختلطة.

### مقدار زكاتها

ودليل على المقدار الواجب فيه الزكاة من بحيمة الأنعام ما ثبت في كتاب الصدقات من حديث الترمذي: عن أنس بن مالك، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هذه فرائض صدقة المسلمين التي أمر الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن يسألها من المؤمنين فليعطها على وجهها، ومن سئلها على غير وجهها فلا يعطها» في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمسة شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض، فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة إلى ستين فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة إلى خمسة وسبعين، فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، فإن تباين أمتلاك الإبل فبلغت الصدقة عليه جذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه ويعطى معها شاتين إلى استسقاء أو عشرين درهما، فإذا بلغت الصدقة حقة وليست عنده وعنده جذعة فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق شاتين أو عشرين درهما، فإذا بلغت الصدقة عليه حقة وليست عنده إلا ابنة لبون فإنها تقبل منه ويعطى معها شاتين أو عشرين درهما، ومن بلغت الصدقة عنده ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فإنها تقبل منه أو عشرين درهما، فإن بلغت الصدقة عليه ابنة لبون وليست عنده وعنده ابنة مخاض فإنها تقبل منه ويعطى معها شاتين أو عشرين درهما، ومن بلغت الصدقة عليه بنت مخاض وليست عنده إلا ابنة لبون فإنها تقبل منه ويعطى المصدق شاتين أو عشرين درهما، ومن بلغت الصدقة عليه بنت مخاض وليست

عنده وعنده ابن لبون ذكر فإنه يؤخذ منه وليس معه شيء، ومن لم يكن عنده إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت الإبل خمسا ففيها شاة، وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة واحدة، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان، فإذا زادت واحدة إلى ثلاثمائة ففي كل مائة شاة، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق، ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من الخليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية فإذا نقصت سائمة الغنم من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، وفي الرقة ربع العشر فإن لم يكن مال إلا تسعين ومائة درهم فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها»<sup>١١٩</sup>.

وعن معاذ بن جبل، قال: "بغني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة، ومن كل أربعين مئنة، ومن كل حالم ديناراً، أو عدله معافياً"<sup>١٢٠</sup>.

و"معافياً" بفتح الميم وعين مهملة بعدها ألف ففاء وراء بعدها ياء النسبة إلى معافر وهي بلد باليمن تصنع فيها الثياب فنسبت إليها فالمراد أو عدله ثوباً معافياً.

وعلى هذا كانت عليه إدارة الزكاة عند مؤسسات الزكاة في نيجيريا، إلا أن بعض المزكين يزكي بالنقود بدلا من بھيمة الأنعام وهذا جائز في الشريعة الإسلامية.

<sup>١١٩</sup> رواه الدارقطني. أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني. ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م. سنن الدارقطني. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة. باب زكاة الإبل والغنم. ج ٣ ص ١٥. حديث ١٩٨٥.

<sup>١٢٠</sup> رواه الترمذي. الترمذي محمد بن عيسى الترمذي. ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. سنن الترمذي. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. باب ماجاء في زكاة البقر. ج ٣ ص ١١. حديث ٦٢٣.

<sup>١٢١</sup> محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني. د.ت. سبل السلام. دار الحديث. ج ٢ ص ٤٩٦.

## مسألة: حكم الخلطة<sup>١٢٢</sup>

اختلف الفقهاء في تأثير الخلطة في الزكاة على قولين:

القول الأول: أن للخلطة تأثيراً في زكاة بحميمة الأنعام ولو لم يبلغ مال من الخليطين بمفرده نصاباً يركون

زكاة المالك الواحد. وهذا قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة<sup>١٢٣</sup>.

دليلهم:

- استدلو بقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري، من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة"<sup>١٢٤</sup>.

القول الثاني: ليس في الخلطة بتوحيها تأثير في مال الزكاة. قال به الحنفية<sup>١٢٥</sup>.

دليلهم:

- استدلو بحديث أنس نفسه، قالوا إن المراد بالجمع والتفريق في الأملاك لا في الأمكنة، ألا ترى أن النصاب المفرق في أمصة مع وحدة المالك يجب فيه الزكاة، ومن ملك ثمانين شاة فليس للساعي أن يجعلها نصابين بأن يفرقها في مكانين. قال: فمعنى "لا يفرق بين مجتمع" أن لا يفرق الساعي بين الثمانين أو المائة والعشرين فيجعلها نصابين أو ثلاثة. ومعنى "ولا يجمع بين متفرق" لا يجمع الأربعين المتفرقة في الملك بل تكون مشتركة ليجعلها نصاباً، والحال أن لكل

<sup>١٢٢</sup> الخلطة: اسم من الاختلاط يقال خلطت الشيء بغيره، ضممت إليه فاختلفت. والخلطة شرعا: اشتراك مالين مما يجب فيه الزكاة بشروط مخصوصة.

والخلطة نوعان:

١. الخلطة شيوخ: هو أن يكون المال الزكوي شركة بين مالكيه بحيث لا يتميز مال أحدهما عن مال الآخر. كأن ورثاه معا، أو اشتراياه معا.

٢. الخلطة جوار: هو أن يتميز مال كل عن آخر لكن اتحدا في الشروط. وهذا يسمى خلطة الأوصاف.

<sup>١٢٣</sup> بل قال مالك: الخلطة تؤثر إذا بلغ مال كل واحد نصاباً.

<sup>١٢٤</sup> البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. صحيح البخاري. باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع. ج ٢. ص ١١٧. حديث ١٤٥٠

<sup>١٢٥</sup> محمد عقلة. ١٩٨٢م. أحكام الزكاة والصدقة.. ص ٧١

منهما عشرين. قال: "وتراجعهما بالسوية" أن يرجع كل واحد من الشريكين على شريكه بحصة ما أخذ منه.

• واستدل أيضا بحديث مسروق بن وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا خلاط ولا وراط"<sup>١٢٦</sup>

• قالوا إن الزكاة تجب بمجموع أمرين: الحول والنصاب ومن المعلوم أنه لا أثر للخلطة في الحول فوجب أن لا يكون لها تأثير في النصاب فيبقى نصاب كل منهما على انفراده كما يبقى حول كل منهما على انفراده.<sup>١٢٧</sup>

### ماهية الزكاة المأخوذة

لا يجزئ في الزكاة إخراج العروة، ولا معيبة، ولا تيس لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَمُّوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَمِيدٌ﴾<sup>١٢٨</sup>

والمأخوذ في الصدقات العدل كما جاء في الحديث عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير أن أباه حدثه أن عبد الله بن معاوية الغاضري رضي الله عنه حدثهم: أن رجول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "ثلاث من فعلهن فقد ذاق طعم الإيمان: من عبد الله من أجل وحده بأنه لا إله إلا هو، وأعطى زكاة ماله طيبة بما نفسه في كل عام، ولم يعط الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولكن من أوسط أموالكم، فإن الله عز وجل لم يسألكم خيرها ولم يأمركم بشرها، وزكى نفسه"<sup>١٢٩</sup> وتتخذ المريضة من نصاب كله مراض، لأن الزكاة

<sup>١٢٦</sup> سليمان بن أحمد الطبراني. ١٩٩٤م. المعجم الكبير. القاهرة: مكتبة ابن تيمية. باب حديث مسروق بن وائل. ص ٣٣٥.

حديث ٧٩٥.

<sup>١٢٧</sup> محمد عقله. ١٩٨٢م. أحكام الزكاة والصدقة. ص ٧١

<sup>١٢٨</sup> القرآن. البقرة: ٢. ٢٦٧.

<sup>١٢٩</sup> سليمان بن أحمد الطبراني. ١٩٩٤م. المعجم الكبير. باب من اسمه علي. ج ١. ص ٣٣٤. حديث ٥٥٥.

وجبت للمواساة، وتكليفه الصحيحة عن المراض إجحاف به، وتؤخذ الصغيرة من نصاب كله صغار من الغنم خاصة.

وإذا شاء صاحب المال أن يخرج أفضل مما وجب عليهن فهو أفضل وأكثر أجرًا. لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاد رضي الله عنه لما بعته إلى اليمن: (... فإياك وكرائم أموالهم) إلا أن تبرع المالك بدفع شيء من هذا أو أخرج بأعلى من جنسه.

ولا يجزئ إخراج القيمة في شيء من الزكاة الواجبة، لما روى معاذ رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعته إلى اليمن وقال له: "خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، والبعير من الإبل، والبقرة من البقر".<sup>١٣٠</sup>

#### • زكاة النقدين

النقدين: هو الذهب والفضة وهما واجبة وثابتة بالكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>١٣١</sup> ففي الآية الكريمة الوعيد الشديد بالعذاب الأليم لمن لم يخرج زكاة الذهب والفضة.

وقد جاء في "الصحيحين": عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار ...".<sup>١٣٢</sup> وقد أجمع العلماء على وجوب زكاة الذهب والفضة، كما انفقوا على أن المراد بالكنز المذكور في القرآن

والحديث كل ما وجبت فيه الزكاة فلم تؤد زكاتها وأن ما أخرجت زكاته، فليس بكنز.

<sup>١٣٠</sup> رواه أبو داود. سليمان بن الأشعث السجستاني. د.ت. سنن أبي داود. باب صدقة الزرع. ج ٢. ص ١٠٩. حديث ١٥٩٩.

<sup>١٣١</sup> القرآن. التوبة: ٩: ٣٤.

<sup>١٣٢</sup> رواه مسلم. مسلم. د.ت. صحيح مسلم. باب إثم مانع الزكاة. ج ٢. ص ٦٨٠.

والكنز: كل شيء مجموع بعضه على بعض، سواء كنزه في بطن الأرض أم على ظهرها<sup>١٣٣</sup>.

### مقدار زكاة الذهب:

تجب الزكاة في الذهب إذا بلغ عشرين مثقالاً، ولا زكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً وحال عليه الحول فيجب فيه ربع العشر أو نصف دينار فعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً أو حال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحسب ذلك وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول"<sup>١٣٤</sup>. والدينار يساوي من الذهب مثقالاً، والمثقال يزن بالميزان المعاصر (٤,٢٥) غرام. - عشرون ديناراً تساوي بالوزن (٨٥) جراماً من الذهب و  $٨٥ = ٤,٢٥ \times ٢٠$  جراماً من الذهب، هي أقل نصاب الذهب.

وأما الفضة، فيجب فيها زكاة إذا بلغت بالعدد (مائتي درهم فأكثر) أو بالوزن (خمس أواق فأكثر) ربع العشر. فلا شيء فيها حتى تبلغ مائتي درهم، وما زاد فبحسابه، قل أم أكثر، فإنه لا عفو في زكاة النقد بعد بلوغ النصاب.

فعن علي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "قد عموت لكم عن الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة (الفضة) من كل أربعين درهماً: درهم، وليمن في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم."<sup>١٣٥</sup>

<sup>١٣٣</sup> ابن رشد. ١٩٩٥م. بداية الاجتهاد ونهاية المتقصد. بيروت: دار ابن حزم. ج ٢. ص ٤٩٥.

<sup>١٣٤</sup> رواه أبو داود. أبو داود. سليمان بن الأشعث السجستاني. د. ت. سنن أبي داود. باب في زكاة السائمة. ج ٢.

ص ١٠٠. حديث ١٥٧٣.

<sup>١٣٥</sup> رواه أحمد. أحمد بن محمد بن حنبل. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. باب مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ج ٢. ص ١١٨. حديث ٧١١.

قال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: صحيح. قال الترمذي: والعمل عند أهل العلم، ليس فيما دون خمسة أوراق صدقة، والأوقية أربعون درهما، وخمس أوراق مائتا درهم، ومائتي درهم تساوي بالوزن (٥٩٥) جراماً.

وأما الأوراق النقدية فيجب فيها الزكاة مطلقاً كالذهب والفضة، سواء قُصد بها التجارة أم لم يقصد، إذا بلغت النصاب، وحال عليها الحول، وكانت مملوكة له، لأنها مال اصطلاح الناس على تملكه، والتعامل به.<sup>١٣٦</sup>

قال الله تعالى ﴿تُؤْتِكُمْ مِنْ أَمْوَالِكُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>١٣٧</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن، فقال: "ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم".<sup>١٣٨</sup>

وأما ما يظنه الناس اليوم من أن الدارهم والدنانير إذا أعدت للفقرة أو للحاجة كالزواج وغيره لازكاة فيها فإنه خطأ لا أصل له في الكتاب والسنة ولا في أقوال أهل العلم.

<sup>١٣٦</sup> الزحيلي وهبة. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. الفقه الإسلامي وأدلته. ج ٣ ص ١٨١٩. / التوجيهي محمد ابن ابراهيم. ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

موسوعة الفقه الإسلامي. د.م: بيت الأفكار الدولية. ج ٣ ص ٢٤. / سيد سابق. ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م. فقه السنة. بيروت - لبنان:

دار الكتاب العربي. ج ١ ص ٣٣٩.

<sup>١٣٧</sup> القرآن. التوبة: ١٠٣.

<sup>١٣٨</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢ هـ صحيح البخاري.. باب وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٥٤. حديث ١٣٩٥. ومسلم

بن حجاج. صحيح مسلم.. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١. ص ٥٠. حديث ٥٢.

## مسألة حكم زكاة الحلبي<sup>١٣٩</sup>

اختلف الفقهاء في زكاة حلبي<sup>١٤٠</sup> المرأة على قولين:

القول الأول: يحس في الحلبي زكاة إذا عدت للزينة واللباس. قال به مالك وشافعي وأحمد والليث وهو قول بعض الصحابة منهم عائشة وأسماء وجابر وعبدالله بن عمر رضوان الله عليهم.

دليلهم: ما روي عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه "أن عائشة رضي الله عنها كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لمن الحلبي فلا تخرج منه الزكاة"<sup>١٤١</sup>.

وعن زينب زوجة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قالت: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "يامعشر النساء تصلفن ولو لمن حلبيكن"<sup>١٤٢</sup> ووجه الاستدلال أن الحديث يفيد استحباب زكاة الحلبي دون الوجوب.

القول الثاني: يجب في الحلبي الزكاة حال به أبو حنيفة وابن حزم من الظاهرية.<sup>١٤٣</sup>

دليلهم: عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>١٤٤</sup>

<sup>١٣٩</sup> المراد بالحلي: الذهب والفضة.

<sup>١٤٠</sup> اتفق الأئمة الأربعة على أن الحلبي المتحدة من غير الذهب والفضة كاللؤلؤ والمرجان والبرجد والماس ونحوها لا زكاة لها لأنها حلبيّة ومتاع للمرأة أباحتها لها.

محمد عقله. ١٩٨٢م. أحكام الزكاة والصدقة. ص ١٠٣.

<sup>١٤١</sup> رواه مالك. مالك بن أنس بن مالك. ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م. موطأ الإمام مالك. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي. باب ما لا زكاة فيه من الحلبي والتبر والعنبر. ص ٢٥٠. حديث ١٠.

<sup>١٤٢</sup> متفق عليه. البخاري. محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢ هـ صحيح البخاري. باب الزكاة على الزوج. والأيتامى الحجر. ج ٢. ص ١٢١.

حديث ١٤٦٦. ١٤٦٦. ومسلم. باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين. ج ٢. ص ٦٩٥. حديث ١٠٠٠.

<sup>١٤٣</sup> حسين بن عودة العوايشة. ١٤٢٣ - ١٤٢٩ هـ. الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة. عمان - الأردن: المكتبة الإسلامية. بيروت - لبنان: دار ابن حزم. ج ٣. ص ٣٩.

<sup>١٤٤</sup> القرآن. التوبة: ٩: ٣٤.

قال ابن حزم - رحمه الله - في "المحلى" ... صحَّ عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إيجاب الزكاة في الذهب عموماً، ولم يخصَّ الحلي من سقوط الزكاة فيه، لا بنصِّ ولا بإجماع، فوجبت الزكاة بالنصِّ في كلِّ ذهب وفضة.<sup>١٤٥</sup>

وقالوا إن الله تعالى قد توعد بأشد العذاب على من يكنز من غير تفريق بين الحلي وغيره، والوعيد لا يكون إلا من على ترك واجب ويشهد لذلك حديث جابر وابن عمر عن جابر بن عبد الله قال: "كل مال أدي عنه الزكاة، فليس يكنز، وكل مال لم تؤد زكاته فهو كنز، وإن كان ظاهراً"<sup>١٤٦</sup>

وفي الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: "جاءت امرأة وابنتها من أهل اليمن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدهما مسكتان غليظتان من ذهب، فقال: "هل تعطين زكاة هذا؟" قالت: لا قال: "فيسرك أن يسورك الله يسورين من نار؟" قال: فخلعتهما وقالت: هما لله ولرسوله"<sup>١٤٧</sup>

### • زكاة الثمار والزروع

الثمار والزروع: وهي الخارج من الأرض من الحبوب والثمار وقد أوجب الله سبحانه وتعالى فيها الزكاة وفي كل ثمر يكال ويُدخَّر كتمر وزبيب. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>١٤٨</sup> والزكاة تسمى نفقة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>١٤٩</sup>

<sup>١٤٥</sup> ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي. د.ت. المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر. ج. ٤. ص ١٩١.

<sup>١٤٦</sup> باين زنجويه. ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. الأموال. السعودية. باب تفسير الكنز. ج. ٣. ص ١٢٣٥. حديث ٢٣٥٣. ومحمد عقلة.

١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م. أحكام الزكاة والصدقة. الأذن. عمان. مكتبة الرسالة الحديث. ص ١١٣.

<sup>١٤٧</sup> رواه الدارقطني. الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي. ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م. سنن الدارقطني. باب

استعراض الوصي من مال اليتيم. ج. ٣. ص ١٠. حديث ١٩٨٢.

<sup>١٤٨</sup> القرآن. البقرة: ٢٠٦.

<sup>١٤٩</sup> القرآن. التوبة: ٣٤.

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ حَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَعَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>١٥٠</sup>

وجاء في حديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أوسق

صدقة"<sup>١٥١</sup>

شروط زكاة الحبوب والثمار:

يشترط أن يكون الخارج من الأرض مملوكاً له وقت وجوب الزكاة، وأن يبلغ النصاب، ومقداره (خمس أوسق)، وهي ثلاثمائة صاع نبوي، أي ما يعادل (٦١٢) كيلو جراماً من البر تقريباً.

والصاع النبوي بالوزن يساوي (٤٠٠) كيلو جراماً من البر تقريباً، فالإناء الذي يتسع لهذا يعادل الصاع النبوي، وهو ما يعادل أربعة أملاك متوسطة.<sup>١٥٢</sup>

وتؤخذ زكاة الزروع والثمار من الحنطة والشعير والتمر والزبيب وغيرها مما يكال ويدخر<sup>١٥٣</sup>.

<sup>١٥٠</sup> القرآن. الأنعام: ٦: ١٤١.

<sup>١٥١</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ صحيح البخاري. باب ما أدى زكاته فليس يكثر. ج ٢. ص ١٠٧. حديث

١٤٤٧. ومسلم بن الحجاج. د.ت. صحيح مسلم. كتاب الزكاة. ج ٢. ص ٦٧٠. حديث ٩٨٠.

<sup>١٥٢</sup> محمد بن إبراهيم التويري. ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة. المملكة العربية السعودية. دار

أصدقاء المجتمع. ص ٦٠٠.

<sup>١٥٣</sup> ما لا تجب فيه الزكاة: لا تجب الزكاة فيما يلي:

١ - الفواكه كالتفاح والبرتقال، والموز والمشمش، والمنجا والبطيخ، والرمان، والتوت وغيرها من الفواكه.

٢ - الخضروات كالقرع، والبطاطس، والبادنجان، والفلفل، والبصل، والكرات، والطماطم وغيرها من الخضار.

٣ - القطن، والعلف، والعشب، والزهور ونحوها.

٤ - العسل، والصمغ ونحوهما.

٥ - ما يخرج من البحر من الأسماك، والنبات، والأحجار ونحوها.

لكن إذا كان كل ما سبق للتجارة، وبلغت نصاب عروض التجارة، وحال عليها الحول، فهي عروض تجارة، فيها ربع العشر من كامل القيمة، وإن لم تكن للتجارة فلا زكاة فيها أصلاً. محمد بن إبراهيم التويري. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. موسوعة الفقه الإسلامي. ج ٣.

عن أبي موسى ومعاذ -رضي الله عنهما- حين بعثهما رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى اليمن يُعلِّمان النَّاسَ أمر دينهم: "لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الشعير، والحنطة، والزبيب، والتمر"<sup>١٥٤</sup> قال أبو عبيد وابن زنجويه في كتابيهما "والذي نختاره في ذلك الاتباع لسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والتمسك به، أنه لا صدقة في شيء من الحبوب إلا في البُرِّ والشعير، ولا صدقة في شيء من الثمار إلا في النخل والكرم، لأن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لم يسمَّ إلا إياها، مع قول من قال به من الصحابة والتابعين، ثم اختيار ابن أبي ليلى وسفيان إياه، لأن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حصل هذه الأصناف الأربعة للصدقة وأعرض عما سواهما قد كان يعلم أن للناس أموالاً وأقواتاً مما تخرج الأرض سواها فكان تركه ذلك وإعراضه عنه عفواً منه كعفوه عن صدقة الخيل والرقيق"<sup>١٥٥</sup> مقدار الزكاة الواجبة في الحبوب والثمار:

يختلف مقدار الزكاة الواجبة في الحبوب والثمار باختلاف طرق السقي، وفيما يلي ذلك:

١. العشر: ويجب في كل ما يسقى بلا مؤنة ولا كلفة إذا بلغ النصاب، كالذي يسقيه المطر، أو يشرب من مياه العيون والأنهار بلا تكلفة، ويعادل ١٠% من المحصول.
٢. نصف العشر: ويجب في كل ما يسقى بمؤنة كسائر الآبار التي تخرج بالآلات ويعادل ٢٠% من

المحصول.<sup>١٥٦</sup>

<sup>١٥٤</sup> أخرجه الدارقطني. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م. سنن الدارقطني باب

ليس في الخضروات صدقة. ج ٢. ص ٤٨٢. حديث ١٩٢١.

<sup>١٥٥</sup> الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. د.ت. تمام المنة في التعليق على فقه السنة. م.د: دار الراجعية. ص ٣٧٢.

<sup>١٥٦</sup> ابن فوزان صالح. ١٤٢٩هـ. الملخص الفقهي. ج ١ ص ٢٥٧. وسيد سابق. فقه السنة. ج ١ ص ٣٤٧. والعايشة حسين بن عودة. ١٤٢٣ - ١٤٢٩هـ. موسوعة الفقهية. بيروت - لبنان: دار ابن حزم ج ٣ ص ٦٠. والزحيلي وهبة. ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ. الفقه

الإسلامي وادلته ج ٣ ص ١٨٨٠. والتوجيهي محمد ابن ابراهيم. موسوعة الفقه الإسلامي. ج ٣ ص ٥١

مسألة: زكاة الأرض الزراعية<sup>١٥٧</sup>

اختلف الفقهاء في الأرض الزراعية إذا أجرها صاحبها أو أعارها لغيرها على من يجب الزكاة على قولين:

القول الأول: زكاتها على المستأجر أو المستعير. قال به الجمهور.

قالوا إن الزكاة حق الزرع وليس حق الأرض فعلى مالك الأرض أن يزكي قيمة الأرض المستعارة

أوالمستأجرة كما إذا أعده للمجارة وكعشر زرعه في ملكه.

القول الثاني: زكاتها على المجر أو المعير. قال به الحنفية.

استدلوا: الأخراج من الأرض للمؤجر معنى لأن بدله وهو الأجرة له فصار زرع بنفسه.<sup>١٥٨</sup>

قال ابن رشد<sup>١٥٩</sup>: "السبب في اختلافهم في هل العشر حق الأرض أو حق الزرع أو حق مجموعها"<sup>١٦٠</sup>

## • عروض التجارة

العروض: جمع عرض وعرض وهو ما أعده المسلم للتجارة من أي صنف كان كعقار وحيوان وطعام

وشراب وآلات ونحوها لأجل الربح، وهو أهم أموال الزكاة وأشملها. وسمي بذلك: لأنه لا يستقر، بل

يعرض ثم يزول، فإن التاجر لا يريد هذه السلعة بعينها، وإنما يريد ربحها من النقدين.<sup>١٦١</sup>

وقد ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء إلى وجوب الزكاة في عروض

التجارة.<sup>١٦٢</sup>

<sup>١٥٧</sup> صور المسألة لو كان على الشخص أرض فأعارها لآخر أو أجرها فعلى من تجب زكاتها.

<sup>١٥٨</sup> محمد عقله. ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م. أحكام الزكاة والصلقة. ص ١٠٠.

<sup>١٥٩</sup> العلامة. فيلسوف الوقت، أبو الوليد، محمد بن أبي القاسم أحمد ابن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي.

مولده قبل موت جده بشهر سنة ٥٢٠ هـ - ١١٢٦ م. وله من التصانيف: "بداية المجتهد" في الفقه، و"الكليات" في الطب، و"مختصر

المستصفي" في الأصول، ومؤلف في العربية. وولي قضاء قرطبة، فجمدت سيرته. وتوفي سنة ٥٩٥ هـ - ١١٩٨ م. شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. سير أعلام النبلاء. القاهرة: دار الحديث. ج ١٥. ص ٤٢٦.

<sup>١٦٠</sup> ابن رشد الحفيد. ١٩٩٥ م - ١٤١٦ هـ. بداية المجتهد. ص ٤٨٧.

<sup>١٦١</sup> محمد بن إبراهيم التومنجري. ١٤٢١ هـ - ٢٠١٠ م. مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة. ص ٦٠٣.

<sup>١٦٢</sup> مجموعة من المؤلفين. ١٤٢٤ هـ. الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة. ص ١٢٩.

وذلك لما رواه أبو داود عن سمرة بن جندب قال: "أما بعد، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعده للبيع"<sup>١٦٣</sup>

وعن أبي ذر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها وفي البقر صدقتها، وفي البز"<sup>١٦٥</sup> صدقته"

قال ابن تيمية<sup>١٦٦</sup>: "الأئمة الأربعة وسائر الأئمة إلا من شدّ متفقون على وجوبها في عروض التجارة، سواء كان التاجر مقيماً أو مسافراً، وسواء كان متربصاً، وهو الذي يشتري التجارة وقت رخصها ويدخرها إلى وقت ارتفاع السعر، أو مديراً كالتجار الذين في الحوانيت، سواء كانت التجارة بزّاً من جديد أو لبيس أو طعاماً من قوت أو فكهة أو أدم أو غير ذلك، أو كانت آنية كالفخار ونحوه، أو حيواناً من رقيق أو خيل أو بغال أو حمير أو بحم معلقة أو غير ذلك، التجارات هي أغلب أموال أهل الأمصار الباطنة، كما أن الحيوانات الماشية هي أغلب الأموال الظاهرة"<sup>١٦٧</sup>

وتجب الزكاة في عروض التجارة لعموم قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>١٦٨</sup>

<sup>١٦٣</sup> رواه أبو داود. أبو داود. د.ت. سنن أبو داود. باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها الزكاة. ج ٢. ص ٩٥. حديث ١٥٦٢.

<sup>١٦٤</sup> البز يعني "متاع البيت"

رواه أحمد. أحمد بن محمد بن حنبل. ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. باب حديث أبي ذر الغفاري. ص ٤٤١. حديث ٢١٥٥٧.

وسيد سابق. الفقه السنة. ج ١ ص ٣٤٤<sup>١٦٥</sup>

<sup>١٦٦</sup> ابن تيمية، وهو أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس النميري

ولقبه «شيخ الإسلام» ولد يوم الإثنين 10 ربيع الأول 661 هـ أحد علماء الحنابلة توفي ابن تيمية رحمة الله عليه معتقلاً بقلعة دمشق

بقاعة بها بعد مرض جد أياماً في ليلة الإثنين العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨ هـ وصلي عليه بجامع دمشق عقب الظهر. شمس الدين أبو

عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين

البرزالي والحافظ جمال الدين المزي. الكويت: دار ابن الأثير. ص ٢١-٢٥.

<sup>١٦٧</sup> ابن تيمية تقي الدين احمد. ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م. مجموع الفتاوى. ج ٢٥. ص ٤٥

<sup>١٦٨</sup> القرآن. الذاريات ٥١: ١٩.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا

الْحَبِثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَمِيدٌ﴾<sup>١٦٩</sup>

وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لمعاذ بن جبل - رضي

الله عنه - : "أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم"<sup>١٧٠</sup>

ولا شك أن عروض التجارة مال.

شروط وجوب الزكاة فيها:

١. أن يملكها بفعله كالشراء، وقبول الهدية، فلا يدخل في ذلك الإرث ونحوه، مما يدخل قهراً.

٢. أن يملكها بنية التجارة.

٣. أن تبلغ قيمتها نصاباً، بالإضافة إلى الشروط الخمسة السابقة في أول الزكاة.

فإذا حال عليها الحول قومت بأحد الثقلين الذهب أو الفضة، فإذا بلغت القيمة نصاباً وجب فيها ربع العشر.

ولا اعتبار في التقويم لما اشترت به العروض، لأن قيمتها تختلف ارتشاعاً ونزولاً، وإنما العبرة بقيمتها وقت

تمام الحول.<sup>١٧١</sup>

<sup>١٦٩</sup> القرآن. البقرة ٢: ٢٦٧.

<sup>١٧٠</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. صحيح البخاري.. باب وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٥٤. حديث ١٣٩٥. ومسلم بن حجاج.

صحيح مسلم.. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١ ص ٥٠. حديث ٥٢.

<sup>١٧١</sup> قال القرضاوي: إذا حل موعد الزكاة ضم التاجر أمواله بعضها إلى بعض رأس الحال والأرباح والمدخرات والديون المرجوة فيقوم بجرد بضاعته ويقوم قيمة البضاعة إلى ما لديه من نقود وإلى ما لديه من ديون غير ميسوس منها ويرجو قضاءها ويخرج عن ذلك كله ربع العشر.

القرضاوي. فقه الزكاة. ج ١ ص ٣٣٣-٣٣٥.

مسألة: حكم زكاة المواد الخام<sup>١٧٣</sup> (هل هي عروض التجارة أم لا؟)

اختلف العلماء في المواد الخام هل هي عروض التجارة أم لا؟ على قولين:

القول الأول: المواد الخام في منزلة عروض التجارة يجب فيه الزكاة إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول. الجمهور.

القول الثاني: ليس في المواد الخام الزكاة قال به شيخ الإسلام ابن تيمية واختاره الشيخ عبدالله بن منيع أدلتهم على ذلك مايلي:

استدل أصحاب القول الأول على وجوب زكاة المواد الخام بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "في الإبل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقته"<sup>١٧٣</sup>. وقالوا: إن المواد الخام من عروض التجارة فقد شراؤها بقصد تصنيعها وبيعها مصحفة فتجب زكاتها كعروض التجارة.

قال الإمام الكاساني: "الأجزاء الذين يعملون للناس نحو الصباغين والقصارين والدباغين إذا اشتروا الصبغ والصابون والدهن ونحو ذلك مما يحتاج إليه في عملهم ونورا عند الشراء أن ذلك للاستعمال في عملهم هل يصير ذلك مال التجارة؟ روى بشر بن الوليد عن يوسف أن الصباغ إذا اشترى العصفر والزعفران ليصبغ ثياب الناس فعليه فيه الزكاة، والحاصل أن هذا على وجهين: إن كان شيئا يبقى أثره في المعمول فيه كالصبغ والزعفران والشحم الذي يدبغ به الجلد فإنه يكون مال التجارة لأن الأجر يكون مقابلة ذلك الأثر وذلك الأثر مال قائم فإنه من أجزاء الصبغ والشحم لكنه لطيف فيكون هذا تجارة"<sup>١٧٤</sup>

<sup>١٧٣</sup> المواد الخام: المواد الأولية التي تتركب منها السلع المصنعة مثل الحديد والسيارات والقطن والصوف للمنسوجات ونحو ذلك من عناصر

رئيسة في عملية التصنيع.

<sup>١٧٣</sup> رواه أحمد. أحمد بن محمد بن حنبل. ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م. مسند الإمام أحمد. باب حديث أبي ذر الغفاري. ص ٤٤١.

حديث ٢١٥٥٧.

<sup>١٧٤</sup> الكاساني. ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. بدائع الصنائع. ج ٢ ص ١٤.

وقال المرداوي في الإنصاف<sup>١٧٥</sup> "وإذا اشترى صباغ ما يصبغ به ويبقى كزعفران ونيل وعصفر ونحوه فهو عرض تجار يقومه عند حوله إلخ"<sup>١٧٦</sup>

وأما أصحاب القول الثاني فقد قالوا: إن المواد الخام غير معدة للبيع وإنما هي معدة للتصنيع وليس فيه الزكاة.<sup>١٧٧</sup>

فبالنظر إلى هذين القولين نرى أن القول الأول أثبت وأرجح لما ذكرنا من أدلة والله تعالى أعلم.

#### • زكاة المعادن والركاز

المعدن جميع المعادن وهو: كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غير وضع مماله قيمة كالذهب والفضة والنحاس وغير ذلك.

#### حكم زكاة المعادن

أجمع الفقهاء على وجوب زكاة المعادن، لعموم قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>١٧٨</sup>

وروي عن مالك عن عبد الرحمن بن ربيعة عن غير واحد "أن النبي صلى الله عليه وسلم اقتطع بلال بن الحارث المزني المعادن القبلية وهي ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة"<sup>١٧٩</sup>.

<sup>١٧٥</sup> المرداوي: هو علي بن سليمان بن أحمد المرداوي ثم الدمشقي؛ فقيه حنبلي، من العلماء. ولد في مردا (قرب طرابلس) سنة ٨١٧هـ - ١٤١٤م وانتقل في كبره إلى دمشق فتوفي فيها سنة ٨٨٥هـ - ١٤٨٠م. ومن كتبه "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف" - ط " في اثني عشر جزءاً، و"التنقيح المشبع في تحرير أحكام المتنوع" - ط " و"تحرير المنقول" - خ " في أصول الفقه، وشرح "التحبير في شرح التحرير" مجلداً، و"الدر المنتقى المجموع في تصحيح الخلاف وغيرها. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي.

٢٠٠٢م. الأعلام. ج ٤. ص ٢٩٢.

<sup>١٧٦</sup> المرداوي. علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي. د.ت. الانصاف. دار إحياء التراث العربي ج ٣ ص ١٥٤

<sup>١٧٧</sup> الغفيلي. ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م. نوازل الزكاة.. ص ١٣٩.

<sup>١٧٨</sup> القرآن. البقرة: ٢٦٧.

<sup>١٧٩</sup> رواه أبو داود. أبو داود. د.ت. سنن أبي داود. باب في إقطاع الأرضين. ج ٣ ص ١٧٣. حديث ٣٠٦١.

## مقدار الواجب في المعادن

الواجب في المعدن: تجب الزكاة في المعدن عند الجمهور الفقهاء بقدر ربع العشر إذا بلغ النصاب، وبشرط الحرية والإسلام كما يشترط في الزكاة، لكن لا حول في زكاة المعدن، بل يزكى لوقته كالزراع، والمعدن الذي تجب فيه الزكاة هو الذهب والفضة فقط، لا غيرهما من المعادن من نحاس وورصاص وزئبق وغيرها إلا إذا جعلت عروض تجارة. وسبب الاختلاف بينهم - الجمهور - وبين الحنفية في مقدار الواجب: هو هل اسم الركاك يتناول المعدن أو لا يتناوله؟ والحنفية قالوا: يتناوله، فيعمل بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "وفي الركاك الخمس"<sup>١٨٠</sup> والمالكية قالوا: لا يتناوله فتجب فيه زكاة النقادين ربع العشر، وتصرف مصارف الزكاة.<sup>١٨١</sup>

## زكاة الركاك

والركاك: هو ما يوجد في الأرض من دفائن الجاهلية.

## حكم زكاة الركاك

ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة إلى وجوب الزكاة في الركاك على أن الواجب فيه الخمس سواء وجد في دار الإسلام أو دار الحرب. لما ثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "وفي الركاك الخمس"<sup>١٨٢</sup>

<sup>١٨٠</sup> رواه البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. ج ٢ ص ١٣٠. باب في الركاك الخمس. حديث ١٤٩٩.

<sup>١٨١</sup> الزحيلي وهبة. ١٩٨٥ م ١٤٠٥هـ. الفقه الإسلامي. ج ٣ ص ١٨٥٩.

<sup>١٨٢</sup> رواه البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. ج ٢ ص ١٣٠. باب في الركاك الخمس. حديث ١٤٩٩.

## مقدار الواجب في الركاز

أما قدره فهو الخمس، للحديث المتقدم والإجماع العلماء عليه، وأما مصرفه على الأصح من الروايتين عن أحمد فهو مصرف الفبيء للمصالح العامة، عملاً بفعل عمر في هذا الشأن، ولأنه مال مخمس زالت عنه يد الكافر، فأشبهه خمس الغنيمة.

من يجب عليه الخمس: هو كل من وجدته من مسلم وذمي وحر وغيره وكبير وصغير وعاقل ومجنون، وهو رأي الجمهور لعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "وفي الركاز الخمس".

وقالت الشافعية: لا يجب الخمس إلا على من تجب عليه الزكاة، لأنه زكاة.

ويجوز أن يتولى الإنفاق بفرقة الخمس بنفسه، وهو رأي الفقهاء الآخرين، لأن علياً أمر واجد الكنز بفرقته على المساكين.<sup>١٨٣</sup>

### المبحث الرابع: السياسة الشرعية وعلاقتها بالزكاة

إن الزكاة فرض من فرائض الله تعالى وركن من أركان الإسلام الخمسة، بين الله تعالى أحكامها في كتابه وتولى تقسيمها بنفسه فضلاً لأهميتها ومكانتها العالية، وقد جاء في القرآن الكريم ذكر الزكاة في مواضع متعددة مما تدل على أهميتها ووجوبها. ومن ذلك مقرنتها بالإيمان والصلوة حيث يقول سبحانه وتعالى:

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>١٨٤</sup> وتفيد هذه الآية أن الزكاة تثبت إسلام المرء ويستحق أخوة دينية. ويقول الله تعالى أيضاً: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ

<sup>١٨٣</sup> محمد عقله. ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م. أحكام الزكاة والصدقة. ص ١٤٣. والزجيلي وهبة. ١٩٨٥ م ١٤٠٥ هـ. الفقه الإسلامي. ج ٣.

وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٨٥﴾ أي أنه لا يخرج زكاة المال إلا مؤمن بالله واليوم الآخر. والزكاة أيضا إحدى أسباب النصر والفلاح والتمكين في الأرض يقول الله تعالى: ﴿إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾

وإذا كانت الزكاة واجبة في الإسلام فإنه لا بد أن تكون إدارتها لرجال السياسية من الحكام وولات الأمور، تديروا الأمة في جميع شئون حياتهم وخاصة في أمور الزكاة التي فرضها الله عليهم في أموالهم يراعونها ويرشدونها فيها لأن الإنسان مجبلة بحب المال كما أنهم مبتلون بالشح والبخل وحب الذات والاستكثار من المال ولو لم يكن هناك الحكام والولات يديرونها لأهملوا إخراج الزكاة، والزكاة ليست مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم وإنما هي فريضة إلزامية يجب أن يستوفوها ولي الأمر من المكلفين ويصرفها على المستحقين. لقوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>١٨٧</sup> قال بعض العلماء: أن الخطاب في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم ولكل من ولي أمر المسلمين بعده أن يدير الأمة ويرشدكم إلى زكاة أموالهم.

قال ابن الهمام<sup>١٨٨</sup>: "إن الآية توجب حق أخذ الزكاة مطلقا للإمام، وعلى هذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والخليفتان بعده، فلما ولي عثمان وظهر تغير الناس كره أن تفتش السعاة على الناس

<sup>١٨٥</sup> القرآن: لقمان ٣١: ٤-٥.

<sup>١٨٦</sup> القرآن: الحج: ٢٢، ٤١.

<sup>١٨٧</sup> القرآن: التوبة: ٩، ١٠٣.

<sup>١٨٨</sup> ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، أسيوآسي الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية. عارف بأصول الديانات والتفسير والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية سنة ٥٧٩هـ-١٣٨٨م ونبغ في القاهرة. وأقام بجلب مدة. وجاور بالحرمين. ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر. وكان معظما عند الملوك وأرباب الدولة. توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ = ١٤٥٧م. ومن كتبه (فتح القدير - ط) في شرح الهداية، ثماني مجلدات في فقه الحنفية، و (التحرير - ط) في أصول الفقه وغيرها.

خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي. ٢٠٠٢م. الأعلام. ج ٦. ص ٢٥٥.

مستور أموالهم ففوض الدفع إلى الملاك نيابة عنه، ولم تختلف الصحابة عليه في ذلك، وهذا لا يسقط

طلب الإمام أصلاً، ولذا لو علم أن أهل بلدة لا يؤدون زكاتهم طالبهم بها<sup>١٨٩</sup>

ولقد أكدت السنة العملية والواقع التاريخي في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين أن

تحصيل الزكاة وتوزيعها هو من شئون الدولة حتى إن أبابكر الصديق رضي الله عنه لم يتردد لحظة في

محرابة من امتنعوا عن إعطائه الزكاة سياسة منه ولعلاقة الزكاة مع الدولة.

وكما ثبت أن من سياسته صلى الله عليه وسلم لجباية أموال الزكاة حيث يرسل أصحابه ليجمع له أموال

الزكاة عند أصحابها، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي

الله عنه إلى اليمن، فقال: "أعلمهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك

فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله

افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم"<sup>١٩٠</sup>.

قال ابن حجر العسقلاني<sup>١٩١</sup>: "استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة و صرفها إما بنفسه

وإما بنائيه فمن امتنع منها أخذت منه قهراً"<sup>١٩٢</sup>

<sup>١٨٩</sup> ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. د.ت. فتح الباري. دار الفكر. ج ٢. ص ٢١٤.

<sup>١٩٠</sup> متفق عليه. البخاري محمد بن اسماعيل. صحيح البخاري.. باب وجوب الزكاة ج ١ ص ١١٤. حديث ٣٩٥. ومسلم بن حجاج. صحيح مسلم.. باب الدعاء إلى الشهادتين. ج ١ ص ٥٠. حديث ٥٢.

<sup>١٩١</sup> ابن حجر العسقلاني: هو أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ.

أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده بالقاهر سنة ٧٧٣هـ - ١٣٧٢م. ووفاته ٨٥٢ هـ - ١٤٤٩ م. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على

الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرها لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره.

قال السخاوي: (انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر) وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار

المتأخرين، صبيح الوجه. وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة - ط) أربعة

مجلدات، و (لسان الميزان - ط) ستة أجزاء، تراجم، و (الإحكام لبيان ما في القرآن من الأحكام - خ) و (ديوان شعر - خ) وغيرها.

الزركلي. ٢٠٠٢م. الأعلام. ج ١ ص ١٧٨.

<sup>١٩٢</sup> ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني. ١٣٧٩هـ. فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة. ج ٣.

وقد ساق الإمام النووي رحمه الله جملة من الآثار تبين بوضوح أنه يجب على كل مسلم أن يؤدي زكاة ماله إلى الدولة - أي الإمام - لأنها هي المسؤولة عن جباية الزكاة وصرافها ومن تلك الآثار حديث سهل بن أبي صالح عن أبيه قال: "اجتمع عندي نفقة فيها صدقة يعني بلغت نصاب الزكاة فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري أن أقسمها أو أدفعها إلى السلطان فأمروني جميعاً أن أدفعها إلى السلطان ما اختلف علي منهم أحد" وفي رواية فقلت لهم "هذا السلطان يفعل ما ترون فأدفع إليهم زكاتي فقالوا كلهم نعم فأدفعها"<sup>١٩٣</sup>

وعلى سنتهم سار الخلفاء الراشدون من بعده، وقد كان السبب الباعث وعلى حروب الردة في أول عهد أبي بكر بالخلافة امتناع قبائل من العرب عن أداء الزكاة فحاربهم أبو بكر قائلاً: "والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لحاربتهم عليه"<sup>١٩٤</sup> وورد أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أخذ زكاة الأموال من النقود وعروض التجارة وكذلك فعل أبو بكر وعمر، ولكن في عهد عثمان رُئي أن الأموال كثرت وأن في إحصاء النقود وعرض التجارة حرجاً وفي إظهار مقاديرها وإعلان أمرها أضراراً بأرباب الأموال، ولهذا جعل لأرباب هذه الأموال من النقود وعروض التجارة أن يتولوا هم بأنفسهم إخراج زكاة أموالهم سياسة منه وتيسيراً لهم.

والخلاصة من هذا، أن الأصل في جمع أموال الزكاة طاعة وتوزيعها من مسئولية الأئمة والحكام في الدولة أو من ينوب عنهم كمؤسسات أو هيئات، إذا تبين أن أصحاب أنصبة الزكاة لا يؤدونها زكاتهم على وجه الأكمل. يقول الدكتور يوسف القرضاوي: "إن النصوص والأدلة الشرعية التي جعلت الزكاة من شئون الإمام أو الحكومة المسلمة لم تفرق بين مال ظاهر ومال باطن، وأن الواجب على الحكومة المسلمة أن

<sup>١٩٣</sup> النووي. د.ت. المجموع شرح المهذب. ج.٦. ص.١٦٤.

<sup>١٩٤</sup> رواه البخاري. البخاري محمد بن اسماعيل. صحيح البخاري. ج.٢. ص.١٠٥ باب وجوب الزكاة. حديث ١٣٩٩-١٤٠٠.

تتولى أمر الزكاة تحصيلاً وتوزيعاً...<sup>١٩٥</sup> وعلى هذا فإن على المزكين في نيجيريا أن يتركوا فرصة التوزيع لمؤسسات الزكاة التي تعمل لمساهمة أموال الزكاة في إغناء الفقراء والمساكين؛ وتديرها إدارة الشرعية التي تراعي مصالح الأمة، وتنظمها تنظيمًا موافقًا. كما كان عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه (رضوان الله عليهم). إذ لا يمكن تطبيق نظام الزكاة بدون وجود مؤسسات التي تتولى المهام التنفيذية وهم الذين سماهم القرآن "العاملين عليها" وإنهم بمثابة القلب الذي إذا صلح صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA  
 جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

<sup>١٩٥</sup> القرضاوي، يوسف بن عبد الله. "تحصيل زكاة الأموال ظاهرة وباطنة". مجلة الاقتصاد الإسلامي. العدد السابع. جمادى الثانية